استراتيجية التنمية المحلية
(قراءة سوسيولوجية للتنمية الاجتماعية بأحد أحياء مدينة عنابة)

ط/د.بدوي ليلى
جامعة عنابة

ملخص:

يستهدف المضمون المحوري لهذه المقالة وتوجهها العام نقد بعض التصورات الاختزالية لاستراتيجية التنمية الاجتماعية في الجزائر ذلك أن أغلب الخطابات الإيديولوجية الرائجة أو المستهلكة حول التنمية لا تتناول إشكالياتها ضمن مختلف أبعادها بل تختزلها في مجرد أزمة اقتصادية أو مجرد اختلالات أو تعثرات في التخطيط، ففهم التنمية ينطوي دائما على ممارسة اجتماعية لها ،فالأفراد الذين يشكلون المجتمعات المحلية يخضعون بصورة مباشرة للتنمية هذا ما يفسر حساسيتهم اتجاه كل مخطط تنموي قد لا يشاركهم طموحاتهم كأفراد ، بالمعنى الذي تعنيه الرأسمالية، وعليه يتبادر للذهن التساؤل التالي: هل الدينامية الاجتماعية التي يستهدفها الفعل التنموي بالجزائر تسعى إلى إحداث التغير أم الوصول إلى الشيء المماثل عينه؟

الكلمات المفتاحية: استراتيجية التنمية، التنمية، التنمية المحلية

Abstract:

The principal contents of this article tend to criticize some reducing designs of the developement strategy in Algeria.The most ideological speeches diffused and consumed about the question of development don't take in account its problems with all its dimensions but on the contrary they reduce it to a simple economic crisis either to simple dysfunctions or stumblings in planing. The comprehension of the development always requires a social practice of this one.Individuals forming the local societies are subjected directly to the development what explain their irritation towards any expansion plan which does not share their ambitions as individuals, as it was given to them by Capitalism. From this point of view what does the social development aim by development action in Algeria ?Does it tend to create the change or to preserve the statuquo ?

Keywords: The development strategy. development, local development

مقدمة:

لقد خضع مفهوم التنمية لعدة مراجعات نقدية من قبل علماء الاجتماع والاقتصاد والسياسة والإدارة منتقلين من مفهومه البسيط كما عرف في الستينات من القرن العشرين إلى مفهومه الجديد المتأثر بالتيار الحداثي، و المهتم بالتنمية المحلية والتنمية المستدامة، غير أن العنصر المشترك بين المفهومين هو التركيز على قيمة الإنسان لإنجاح المشروع التنموي وهو ما أهمل كثيرا في الوطن العربي، لصعوبة فهمه والإحاطة بأولوياته دون الرجوع إلى البنى الاجتماعية، فكانت النتيجة فشلا ذريعا في تطبيقه على أرض الواقع ،وقدرته على التعامل مع مشاكل هذه المجتمعات،ونظرا للدور الكبير الذي تلعبه التنمية المحلية في تفعيل التنمية الشاملة، قد شكل ذلك خيارا استراتيجيا آخر للجزائر للنهوض بمخططاتها.و من هذا المنطلق يدرس الإنسان ليس بمنأى عن الوسط الذي يعيش فيه و تحديدا عن حياته الاجتماعية التي تحدد آماله و إنتظاراته سواء قرية أم مدينة.

وهو ما اهتدت اليه المرجعيات الدولية للتنمية على اعتبار أن العنصر البشري أساس كل تنمية، لكن الرهان على استراتيجية التنمية لوحدها ليس كفيلا بحل كافة الأزمات التي تعترض هذه الاستراتيجية، فالأكيد أن للحياة الاجتماعية للأفراد دورا أساسيا في أدوار التنمية إلا أن تلك الأدوار لا تأتي منفصلة عن المنظومة الاجتماعية التي يوجد بها. بل تتكامل وظائفه مع

باقي مكونات المشروع التنموي للمجتمع، هذا المشروع الذي ينبغي أن يتصف بالشمولية وأن تراعى مخططاته كافة الاحتياجات الاجتماعية للفرد حتى تحقق التنمية مكاسبها.

تأتي الأهمية الخاصة لهذا الموضوع كونه يقدم وجهة نظر سوسيولوجية حول احدى إشكاليات التنمية ضمن بعدها الاجتماعي وحول ممارسات الأفراد الذين يشكلون المجتمعات المحلية، فمقياس الدينامية الاجتماعية وديناميكية التنمية تبقى رهينة بما تستطيع أن تقدمه في سبيل تحسين الحياة الاجتماعية للأفراد، فالعلاقة التبادلية الموجودة بينهما تفترض أن تحقق التنمية الرقي والازدهار وأن تراعي كل تفاصيل الحياة الداخلية لهذا المجتمع المحلي.

مما تقدم تظهر أهمية العلاقة بين الفرد والتنمية حيث يدفعنا ذلك للتساؤل التالي: هل الدينامية الاجتماعية التي يستهدفها الفعل التنموي بالجزائر تسعى إلى إحداث التغير أم الوصول إلى الشيء المماثل عينه؟.

للإجابة على التساؤل السابق وظفت جملة من المقاربات النظرية والمنهجية مثل المنهج المونوغرافي الذي يدرس كل مظاهر الحياة الاجتماعية وما تحويه من سائر التفصيلات الجزئية وهو ما مكن من فهم الموضوع واستيعاب جوانبه الموضوعية والذاتية وتقصي أسلوب حياة الاجتماعية لدى أفراد العينة. إضافة إلى الاستعانة بدراسة الحالة لإلقاء الضوء على ظروف العينة ومشكلاتها والعوامل المؤثرة فيها .إلى جانب ذلك تم استخدام التحليل الغرضي أو المبحثي كمنهج تحليل مضمون لموقعة و معلمة الوحدات الدلالية التي تمثل العالم الخطابي للمنطوق و يقوم على موقعة الأفكار ذات الدلالة و تفيئتها[1]. كما أن محور نقاشنا سوف يدور حول العناصر التالية، والتي سنبتدئها بالتعرض إلى تحديد المفاهيم المفتاحية ثم عرض المقاربات النظرية التي تطرقت لظهور المناطق الحضرية المهمشة وصولا إلى عرض واقع التنمية بالمجتمعات المحلية والممثلة في أحد أحياء ولاية عنابة يدعى" حي سيدي سالم."

أولا، تحديد المفاهيم الرئيسية:

أ- مفهوم الاستراتيجية:

تعرف استراتيجية التنمية على أنها" تحديد الأسلوب المناسب لاستغلال موارد الدولة والتغلب على نقاط الضعف، وكيفية التصرف في مواجهة التغيرات التي تطرأ، أي فن استخدام موارد الدولة وإمكانياتها لتحقيق الأهداف العامة للدولة"، أو أنها "الرؤية الشاملة لتحقيق العدالة الاجتماعية والرفاهية الشاملة القادرة على الارتقاء بعملية نشر القيم الحضارية ، بمعنى أن يكون هنالك التزام قادر على تقديم افضل الخدمات من خلال تحفيز البشرية باتجاه الاستغلال الأمثل للموارد".[2].

وتعرف استراتيجية التنمية المحلية بأنها خطة عمل لتحقيق نمو عادل في المجتمع المحلي بغية تحسين مستوى الحياة لكل المواطنين ، ويتم تطويرها واستدامتها من خلال مشاركة كل الأطراف المعنية بالمدينة ، حيث على الفريق الذي يتولى عملية إعداد استراتيجية تنمية المدينة أن يحدد من هم ذوي الشأن والمعنيين في المدينة ، وكيف يمكن إشراكهم في العملية ، وكيف يتم تثبيت أسس التنمية مبنية على المشاركة . [3].

ب-مفهوم التنمية:

يتضح مما سبق أن استراتيجية التنمية هي خطة تهدف الى رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للفرد والمجتمع بغرض تحقيق الازدهار والرفاهية، إنها تعتني ببعث روح جديدة تنتشل الفرد أو المجتمع من الركود الذي يعانيه وتدفعه إلى الحركة والإيجابية ليكتشف قدراته ويحاول البحث عن الوسائل الناجحة لاستثمارها.

على هذا الاساس تعد عمليات التنمية من أشق العمليات وأحوجها إلى الإدارة القوية لأنها تسعى لتغيير أنماط حياة الفرد والمجتمع، وتبرز الحاجة إلى التنمية في كل مستوى فردي أو اجتماعي، محلي أو إقليمي أو وطني وإن كانت الحاجة إليها أشد

في المجتمعات المتخلفة لوجود التفاوت بينها في درجات الثقافة والمعرفة و العمران و الرفاهية[4]. فهذه العملية المجتمعية شاملة و متكاملة تمس كل أبعاد و مستويات المجتمع و قد أدى هذا الترابط العضوي، إلى ضرورة أن يعكس مفهوم الخصائص و الأبعاد الأساسية لمفهوم التنمية و لكن على المستوى المحلي، مما يتطلب تنمية الوحدات الجغرافية الريفية أو الحضرية، مما يسهل حصر احتياجاتها و تحليل مشكلاتها ومن تم حلها ضمن أولوياتها المحلية [5] .

ج-مفهوم التنمية المحلية:

درست فكرة التنمية المحلية أو ما يسمى أيضا بتنمية المجتمع لأول مرة من طرف هيئة الأمم المتحدة سنة 1950، و ازداد الاهتمام بها عقب التحولات الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية و الثقافية و حصول أغلب الدول النامية على استقلالها، حيث أصدر قسم بدائرة الشؤون الاجتماعية بالأمم المتحدة سنة 1955 تقريرا للمجلس الاقتصادي و الاجتماعي في موضوع " التقدم الاجتماعي عن طريق تنمية المجتمع " تمخض عنه ضرورة اعتبار منهج تنمية المجتمع المحلي وسيلة للتقدم الاجتماعي في المجتمعات النامية و المتخلفة بغية إخراج هذه المجتمعات من دائرة التخلف [6].

عرفت هيئة الأمم المتحدة سنة 1956 التنمية المحلية على أنها "مجموعة الوسائل والطرق التي تستخدم بقصد توحيد جهود الأهالي مع السلطات العامة من أجل تحسين مستوى الحياة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات العامة والمحلية، وإخراج هذه المجتمعات من عزلتها لتتشارك إيجابيا في التنمية الوطنية ولتساهم في تقدم البلاد"[7].

يتضح من هذا التعريف أن التنمية في جميع أبعادها تتطلب مساهمة أفراد المجتمع المحلي بأنشطتهم الجماعية والفردية لتحسين ظروفهم المعيشية وذلك بالاعتماد عما تقدمه الحكومات والهيئات الدولية من خدمات ووسائل، وكذلك بإشراك الأفراد المحليين مع الاعتماد قدر الإمكان على الموارد المحلية والجهود الذاتية في سبيل تحقيق تنمية وطنية شاملة.

لقد أبرز هذا المبحث المعالجة المفهومية لموضوع الدراسة؛ في محاولة لتوضيح أهم المفاهيم الرئيسية، غير أن البحث العلمي يفقد الكثير من أهميته إذا لم يستند إلى الجانب التاريخي المتعلق بأهم التطورات التي تعرضت لها الظاهرة محل الدراسة، وهذا ما سيعرضه المبحث الموالي.

ثانيا، المدينة والمناطق الحضرية المهمشة:

شهدت المدينة في العصر الحديث نشوء مناطق عشوائية متخلفة نتيجة للنمو السكاني المتزايد و السريع في المناطق الحضرية و مختلف الهجرات الداخلية و الخارجية غير المخططة، مما نتج عنه آثارا سلبية كبيرة على العمليات التنموية و اختلال في التوازن السكاني بين الأرياف و المدن، نتيجة للنمو الديموغرافي، إضافة إلى تشويه المدينة بأنماط عمرانية مختلفة[8]، من بينها الأحياء العشوائية، فرغم اختلاف التسميات حولها؛ كالأحياء الفقيرة و البيوت القصديرية .. إلا أن كل الفئات القاطنة تتعرض للتهميش و الإقصاء من فرص العيش الكريم. علما أن للتهميش مظاهر مختلفة: ففي البرازيل يتعرض «أطفال الشوارع" للتهميش، كما أن في الهند توصف الفئات المعروفة" بالمنبوذين" المهمشين ، أما في السودان فالقبائل و المناطق التي لم تحظ بالتنمية تعرف بالمناطق المهمشة.[10]

يعتبر "غني بفيفرمان" هذه المناطق قطاعا غير رسميا يتألف أساسا من باعة الشوارع المتجولين و غيرهم من العاملين على حسابهم الخاص في مهن منخفضة الإنتاجية مما دفع بنمو هذا القطاع نتيجة تزايد فرص العمل، و يضيف "كيت هارت" عدم إخضاع هذه الفئة لأي قانون[9]، غير أن "بارك" يرى أن الفرد الهامشي يتحرك في عدة عوالم اجتماعية دون أن يكون مستوعبا ما حوله؛ فهو هجين من هوامش ثقافتين و مجتمعين. [10]

هذه الفئة التي تعاني من الشعور بالغربة عن الثقافة المحيطة بها والجماعة التي من حولها، فضلا عن صعوبة استفادتها مما يقدمه المجتمع الحضري من الخدمات. دفع بالعديد من العلماء لدراسة وضعيتها في المجتمع، حيث وصفها البعض بالسلبية وعدم القدرة على القيام بفعل اجتماعي منظم. ومنهم من أكد على الأدوار الحاسمة التي تقوم بها للتأثير في القرارات الحكومية[11]. ومن خلال هذه المعطيات عن الفئات المهمشة تبرز إشارتان لمفهوم التهميش تتمثل إحداهما في: العزلة عن المجرى الرئيسي لثقافة المجتمع والأخرى في عدم التكيف مع عناصر البناء السوسيو-اقتصادي، نظرا لتباين النسق القيمي، التوجيه الاستهلاكي، طريقة التفكير والمفاهيم العقلانية للذات وللمجتمع ([12]).

أ- نحو مراجعة لمفهوم التهميش وإعادة الاحتواء:

إن النقاشات الأبستمولوجية لمفهوم التهميش دفعتنا بالفعل لطرح أسئلة تقربنا من صياغة مفهوم يعكس بشدة واقع المجتمعات المحلية ، إذ تختلف وجهات النظر اتجاه القراءات التأويلية الممكنة لهذا المفهوم من منظور إلى آخر، كما قد تختلف أشكال استحضاره تبعا للمرجعيات المتحكمة فيه ولذلك نجد أن المناطق المهمشة أو المناطق الحضرية المتخلفة تتصف باكتظاظها بالسكان الفقراء ذوي المستوى الاقتصادي المتدني، و ارتفاع معدلات الأمية والجهل و تدهور الصحة نظرا لقلة المراقبة و المرافق الضرورية، إضافة إلى افتقار مبانيها لأدنى ظروف الحياة الإنسانية، و الذي يعد نتاجا للنمو الحضري المفرط، حيث أدى ذلك إلى تضخم المدينة بامتداد نسيج عمراني رديء ناهيك عن معاناة سكانها الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية بسبب عدم قدرة الجهات المختصة على مواجهة هذا الوضع لضعف المخططات التي من شأنها الحد من تفاقم هذه الظاهرة[13].

لكي لا يتخذ التحليل أبعاد أكاديمية صرفة ليس هذا موضع طرحها، سنتوجه أكثر نحو الجانب العملي المدعم بأمثلة في ارتباط الأحياء المحاذية لمدينة عنابة بالراهن الجزائري وهمومه، فالأعداد السكنية ما تزال أرقامها الحقيقية مجهولة، نظرا لزيادة الولادات و التي عجزت كافة الاستراتيجيات عن تحديدها، كما أن " تشفير"أرقام البيوت القصديرية "baraques "و البنايات الهشة لم تستطع الإحصاءات المتعددة التي تمت في السنوات الفارطة من حصرها؛ بالرغم من الغموض الذي يكتنفها قصديا وعفويا، فالمناطق المهمشة يفتضح أمرها يوميا من خلال صيرورة الاحتجاجات وظواهر الإجرام و حالات الفقر ومحاولات "الحرقة" إلى الخارج [14]و التي تدل بما لا يدع مجالا للشك أن هناك تدهورا في الحياة اليومية للقاطنين بها رغم مختلف السياسات التنموية التي مستها.

يدرس علماء الاجتماع هذه السلوكات في مضمونها الجمعي فلا يوجد إنسان منعزل بذاته و لكنه إلى جانب باقي الأفراد يتعاملون معا في حدود الجماعات الاجتماعية، و محاولة فهم هذه الأفعال تحتاج إلى وقت طويل للدراسة من أجل تفسير مختلف الأشكال التي تنتظم بها هذه الجماعات و وظائفها و طرق تأديتها و هذا النوع من دراسة الحياة الاجتماعية هو محور علم الاجتماع، حيث عرفه كل من "كامبل يونج" (CambleYung) و "ريموند ماك"(MackRaymond)بأنه الدراسة العلمية للمظاهر الاجتماعية للحياة الإنسانية و المعرفة البشرية المرتبطة بها، من خلال عملية التفاعل الاجتماعي للإنسان و علاقته بالسياق الاجتماعي والجماعة الإنسانية[15]، ولفهم هذا التفاعل وعلاقته بالتنمية تم التركيز على فهم المجتمعات المحلية باعتبارها مشروع اجتماعي جعلت من مشاركة الفاعلين المحور المركزي لأي تنمية.

ب-الحياة الاجتماعية والمجتمع المحلي ضمن الدراسات السوسيولوجية:

1- الحياة الاجتماعية:

لقد حاول الكثير من الباحثين تناول موضوع الحياة الاجتماعية من خلال دراسة النظم الاجتماعية الصغيرة إذ قام لويد وارنر(Loyd Warner) بدراسات مقارنة من أجل تحليل كل نماذج الجماعات الممكنة، حيث شارك رفقة أعضاء فريقه (من سنة 1930 إلى سنة 1935) في دراسة الحياة الاجتماعية لمختلف الجماعات ذوي الأصول المختلفة معتمدا في ذلك على المقابلة المركزة و الملاحظة بالمشاركة و دراسة مختلف الوثائق و الإحصائيات.[16]

في دراسته لمدينة اليانكي سيتي (yankee city) بمقاطعة نيوانجلاد الأمريكية. اكتشف فيها تقسيما طبقيا اجتماعيا يخص جماعة كل من اليهود والأرمن واليونانيين والروس والفرنسيين والنرويجيين. وتعد هذه الطوائف قابلة للتمييز بناء على مستوى المعيشة. كما يمكن تمييز مستوى الحياة في بعض المجتمعات المحلية الأخرى، من خلال ثقافة الفقر السائدة، و يستدعينا هذا الطرح لإلقاء الضوء على دراسة اوسكار لويس(oscar Lewis)و التي قام بها في الأحياء المتخلفة بمكسيكو ثم في بورتوريكو. كما تعرض بعد ذلك في كل من كتابيه " الحياة اليومية لخمسة أسر في مدينة مكسيكو " سنة 1959 و" أطفال سانشيز" سنة 1961[17] لمختلف فعاليات الحياة الاجتماعية معتبرا أن ثقافة الفقر هي رد فعل للحرمان الاقتصادي، والذي يتسبب في نشوء مشاحنات و منازعات أسرية، مما ينعكس سلبا على تضامن الأسرة، و يخلص الباحث إلى مجموعة من الصفات يمكن أن نجدها عند كافة فقراء المدن.

إن ثقافة الفقر تضم أفرادا ذوي مستويات منخفضة من التعليم و معدلات وفاة عالية و مشاركة ضعيفة للمجتمع المدني، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الانحراف و الجريمة.و يؤكد نوربرت الياس (Norbert Elias) و جون سكوتسن (ScotsonFoyardJohn) في كتابهما منطق الإقصاء Logique de l'exclusion[18]،حيث يعود أصل هذا الكتاب إلى بحث استطلاعي حول الانحراف في ثلاثة أحياء عمالية، فبعد عشرين سنة و مع تصاعد ظاهرة العنصرية وسع "Elias" بحثه ليصل إلى أن العلاقة بين الأحياء تنبني: أولا على مدة الإقامة في المدينة؛ فالعائلات القديمة تعتبر الجديدة دخيلة رغم التشابه في الجنسية والأصل الاثني ومستوى التعليم و الدخل، لأن القدماء متأكدون من تفوقهم، و نفس السلوك تتبناه المجموعة الثانية اتجاه مجموعة أخرى وافدة نتيجة الصورة السلبية المتكونة في مخيالهم الاجتماعي، إضافة إلى أن سكان المنطقة الثالثة لم يستطيعوا إقامة منظمات تمثلهم و لا أن يتسللوا إلى الجماعات المسيطر عليها من طرف سكان المنطقة الأولى و الثانية و الذين ينجحون اجتماعيا يغادرون المنطقة تاركين المكان لوافدين جدد، مما يعزز صورة الهجرة في المنطقة رغم أن السكان الأصليين لديهم أكثر من عشرين سنة إقامة.

هناك فئة صغيرة من العائلات توافق التمثلات الاجتماعية التي يحملها عنهم سكان المنطقة الثالثة سكان "القرية " غير أن هذه الأقلية تؤدي دور الذريعة من أجل وصم كل المجموعة، فالعائلات المنحرفة لو هاجرت إلى المنطقة الثانية لاصطدمت برفض المجموعة المتآزرة غير أن ضعف التضامن لدى سكان المنطقة الثالثة أدى إلى عدم اصطدامهم بأي سياج أخلاقي و عليه تصبح تجاوزاتهم من سكر و عراك و سهر الأطفال في الشارع لساعات متأخرة و شلات الشباب...الخ. هي ما يشكل مرجعا لسكان المنطقة الثانية عندما يشكلون رأيهم عن المنطقة الثالثة.[19]

بخط مواز لهذا التصور نجد (WacquantLoic) وهو يقارن بين منطقة South side التابعة لشيكاغو و حي من أحياء ضواحي باريس و هو حي la courneuve ليجد تشابها في خصائص هاتين المنطقتين، فهما من المناطق موصومة اجتماعيا و الكل يبحث عن الخروج منها، إضافة لتميزهما بارتفاع نسب البطالة و ضعف فرص العمل.كما يجد أيضا اختلاف في

أشكال و معدلات الجريمة ووجود السلطات العمومية و التجانس الاثني و انتشار الاقتصاد الموازي (غير الرسمي)،ليتوصل إلى عدم وجود غيطوهات في فرنسا عكس غيطوهات السود في الولايات المتحدة الأمريكية، و لكن بالمقابل يقترح استخدام مفهوم " هامشية " أو " تهميش متقدم "، كما يتحدث عن " hyper ghetto" و يقصد به "Waquant" الشكل الجديد للقيطو عوضا عن القديم، هذا الأخير كان يأوي السود من كل الطبقات أما hyper ghetto (يمكن ترجمته بالقيطو الكبير) فهو يأوي فقط السود و لكن الفقراء، لأن السود الأغنياء انتقلوا إلى الأحياء الراقية، كذلك يأوي العمال البطالين والنساء اللواتي يربين أولادهن بمفردهن، كما يعاني من تواجد ضعيف للدولة من خلال النقل العمومي و نقص التعلم و الخدمات الصحية التي تكون منعدمة أحيانا.[20]

لقد بينت الأبحاث التجريبية والملاحظة بالمشاركة لأوضاع الجماعات المنحرفة والمهاجرة في أحياء المدن الأميركية في حدود البنية المحلية عن تأثيرات المجتمع الكبير عليها. ما يفسر تزايدا للفرز الطبقي داخل المدن الصناعية، مما أدى إلى ظهور لمناطق وجماعات محلية متأزمة اجتماعياً انتشرت فيها ظواهر الإقصاء الاجتماعي الحاد والزمر الاجتماعية. ظواهر رجحت مجتمعة ميول الباحثين الوظائفيين إلى تعديل مقاربتهم باتجاه التركيز في تفسير هذه الظواهر على تفاعل الأفراد داخل المجتمع المحلي وحسب.

2- المجتمع المحلي:

إن التنمية بالمعنى المتداول حاليا حدثت خلال و بعد الثورة الصناعية، أي أن المجتمع الصناعي ظهر نتيجة لتلك الديناميكية التي عرفتها المجتمعات الأوروبية منذ عصر النهضة مرورا بعصر الأنوار وصولا إلى الثورة الصناعية و ما أحدثته من تحولات داخل أوروبا أو خارجها، بواسطة الفعل الاستعماري ثم بواسطة تطور وسائل النقل و الاتصال و انتشار التعليم؛ أي أن التنمية بدأت محلية على مستوى أوروبا الغربية و صارت شاملة، حيث مست كل دول العالم ،و حتى نفهم كيف حدثت تلك النقلة لابد من العودة إلى فهم كيفية تشكل التجمعات الإنسانية، استنادا إلى الطرح المقدم من طرف فرديناند تونيز(Ferdinand Tonnis)[21] حول مفهومي المجتمع المحلي و المجتمع العام و نظرة ماكس فيبر حول الجماعة و السلطة و تداخل مميزات المجتمع المحلي و المجتمع العام عند(روبرت رادفيلد) في مفهومه للمجتمع المحلي الصغير باعتباره كيانا أساسيا في بناء المجتمع و ضرورة دراسته كوحدة مستقلة. و كذلك لويس ويرث في دراسته للمجتمع المحلي الحضري و الروابط الأولية و الثانوية التي تحكمه [22]و كذلك مقاربة تالكوت بارسونز(T.Parsons) للجماعة و المجتمع بصفته بناءا مشكلا من أنساق تتضمن بنيات اجتماعية محكومة بوظائف تحددها أدوار و مكانات الأفراد والجماعات[23].

لا شك أن مثل هذا الطرح يساعد في معرفة وفهم ظاهرة التغير الاجتماعي المؤدي في الأخير إلى التنمية ولإجلائه نقتصر هنا على إبراز المقارنة التي قام بها ف/تونيز في كتابه المذكور سابقا بين ثنائية المجتمع المحلي والعام:

- المجتمع المحلي: يرتكز على علاقات الدم (عائلة، القرابة، العرق والأصل) أو علاقات الجيرة، حيث تتميز بانغلاقها وميلها لأن تكون داخلية (الزواج الداخلي واقتصاد المعيشة والخصوصية الثقافية والتضامن العائلي والنسب القبلي) حيث في هذا النمط من الجماعات، لا يختار الفرد انتمائه، فالجماعة تتأسس على الاعتقاد بالأصل واللغة والتقاليد الواحدة وكذلك الديانة المشتركة بين أفراد الجماعة المتجذرة في تاريخ مشترك. [24]

- المجتمع العام : و الذي ينبني على التجمع الطوعي لأفراده على أساس الاتفاق؛ ففي المستوى الاقتصادي يقبل الأفراد العمل معا وفقا لحساب عقلاني بهدف تحقيق أهداف يقدرون أنها مرغوب فيها، أي تقوم العلاقات بين الأفراد و الجماعات على المنفعة أكثر من التعاطف و هي سمة رأسمالية مركزية و لذا تتبدى هذه المنفعة بوضوح في الشركة بالمعنى الاقتصادي، أما

على المستوى الاجتماعي فتظهر في الدولة الحديثة على اعتبار أن العقد الاجتماعي يسلم بالانخراط الحر للأفراد في المجتمع ، فالسلطة الممارسة في هذا المجتمع مؤسسة على اتفاق ضمني يتجلى في الانتخاب و سيادة قانون الأغلبية ، كما أن هذا النمط من المجتمعات تحكمه علاقات اجتماعية تنبني على الفردانية و حرية الاختيار و حرية تصرف الفرد بذاته، أي يقوم المجتمع الكلي على التعاقد. (25)

لقد قدم "تونيز" كل هذا في إطار تحليله للصيرورة التاريخية التي ساهمت في تقويض المجتمع التقليدي (النظام التقليدي) لصالح النظام الاجتماعي الجديد الناتج عن الرأسمالية الصناعية، لما لاحظه آنذاك من فارق بين تسارع عملية تحديث المجتمع الألماني (الدولة، التصنيع) و البنى الاقتصادية و المؤسسات الثقافية و السياسية التي ظلت تقليدية و لم تساير حينها التحولات التي صاحبت الثورة الصناعية، أما بالنسبة "لماكس فيبر" ففي كتابه الاقتصاد و المجتمع (Économie et Société)[26] قام باستعارة نفس مصطلحات تونيز حول المجتمع الطبيعي و المجتمع التعاقدي و لكن طورها في اتجاه محاولة وضع نمطية عامة للتجمعات أو الجماعات الاجتماعية ،على أساس أنها ليست سوى نظام من التفاعلات المغلقة، و التي لا يمكنها الاستمرار في التواجد إلا في حالة كون قواعدها وقوانينها محترمة و مطبقة من طرف أعضائها.

في نظر ماكس فيبر فإن مقولة الغلق أو الحدود هي التي تسمح لنا بالتفكير في الجماعة وتحليلها وهذه بديهية أبستمولوجيا يتجاهلها الكثير كما يلاحظ فيبر أن النمطين (المحلي والعام) بالمعنى الذي يعطيه تونيز يتقاطعان؛ فالعلاقة داخل العائلة أو القبيلة وإن كانت قائمة على التضامن والقرابة، يمكن أن تقوم أيضا على المصلحة والمنفعة على أساس أن أفراد العائلة والقبيلة كل منهم يبحث بطريقة عقلانية عن مصالحه وامتيازاته وكيفية الحفاظ عليها. ونفس الشيء يحدث داخل المؤسسة الاقتصادية الحديثة، ولكن يمكن كذلك أن تخلق علاقات وقيم عاطفية تتجاوز مجرد التوافق على مصالح ومنافع معينة. (27)

لقد عززت هذه المقاربات من فهم المجتمع المحلي ومختلف الظواهر التي تتحكم في الديناميكية الاجتماعية داخل المدينة التي تشهد تداخلا لممارسات اجتماعية متنوعة نتيجة لتفشي ظاهرة الأحياء غير المخططة و الهامشية، حيث يستغل الفاعلون الاجتماعيون هذه الفضاءات ويتحرّكون ضمنها وعبرها ، فمع التحولات المتسارعة التي تعرفها الجزائر وتعقد المشاكل التنموية وصعوبة معالجتها مركزيا، أصبح من اللازم أن تتخذ التنمية أبعادا مجالية، كاطار ملائم لبلورة استراتيجية التنمية المحلية والاجتماعية و عليه كان لزاما التفكير في الوسائل المؤسساتية والقانونية والتنظيمية والتمويلية لترجمتها داخل هذه الأحياء .

ثالثا، واقع التنمية الاجتماعية في حي سيدي سالم *

مما لا جدال فيه أن الأحياء الأقل تنمية في المجتمع الحديث والمعاصر من أصعب القضايا التي يواجهها الباحثون والمختصون نظرا لانتشارها بمعدلات أعلى داخل المجتمع ككل. وانطلاقا من هذه الأهمية أمست موضوعا للكثير من الأطروحات والدراسات المختلفة وذلك من أجل فهم ومقاربة هذه الظاهرة ومختلف خصائصها بالمفهوم السوسيولوجي الشامل لها. وتأسيسا لهذا المنظور فان دراسة التنمية الاجتماعية في المجتمعات المحلية تستلزم ضرورة ربطها بسياقها السوسيو حضاري الخاص من جهة ومن جهة أخرى بسياق التخطيط الشامل للتنمية، الذي أضحى بامتياز عملية علمية واجتماعية وسياسية، هذا السياق الذي غالبا ما يؤكد الخطاب السياسي -لاسيما الرسمي منه-على اتخاذه مرجعية موجهة لتحديد أهداف ووظائف التنمية في مجتمعات العالم الثالث كما هو الحال في الجزائر. وهكذا فان ما أصبح يعرف عندنا بأزمة التنمية الاجتماعية بات مسالة رهان وإجماع المسيرين والمنظرين بل ومؤسسا لمفهوم الدولة المستقلة حديثا في حد ذاته. ومن ثمة تم تبنيه في السياسات العربية بل والدولية أيضا على اعتبار أن الكثير من هذه المؤسسات تحولت إلى راعية للمشاريع التنموية

سيما المالية منها بالتمويل والتوجيه والتدخل أحيانا. وبعيدا عما تروجه الخطابات السياسية والاقتصادية من منظورات اختزالية وتشخيصات تقنوية لأزمة التنمية في المجتمعات المحلية وتعثرها في كثير من الأحوال، يمكن حصر هذه الأزمة في شقين[28]:

- العامل السوسيو-بنائي والتاريخي للمجتمعات المحلية (الأحياء).
- صيرورة التنمية الشاملة وانعكاساتها على المجتمعات المحلية (الأحياء).

أ-العامل السوسيو-بنائي والتاريخي لحي سيدي سالم:

بظهور التصنيع توسعت مدن العالم وعرفت نموا حضريا وعمرانيا، من خلال توافد النازحين الذين سعوا إلى تحسين ظروفهم المادية و المعيشية لأمر الذي أدى إلى زيادة سكان الحضر، حيث ظهر النمو الحضري بصورة واضحة منذ بداية القرن السابع عشر؛ إذ بلغ عدد سكان العالم في عام 1800 م حوالي 906 مليون نسمة في المدن التي بلغ تعداد سكانها 100 ألف نسمة فأكثر[29]، بينما في الجزائر ارتبطت الأحياء بمدينة عنابة مثلا كسيدي سالم و بوحمرة وسيبوس من الناحية التاريخية ارتباطا وثيقا بأحياء الشومارال الناتجة عن التشريعات الفرنسية أو ما يسمى بالسيناتيس كونسيلت (SenatusConsult) . وكذلك المرسوم البرلماني الصادر سنة 1865 -1867، الذي يقر بمصادرة الملكيات الزراعية للأهالي، مستغلا غياب العقود العقارية على الأساس أن المجتمع المحلي يتميز بالطابع شفوي، ولا يستخدم المواثيق في تعاملاته، مما نجم عن ذلك الوضع تفقير للأهالي، نتيجة انتقال الأراضي الزراعية الخصبة كسهول متيجة إلى المعمرين من جهة واضطرار الأهالي إلى استصلاح المناطق الجبلية ذات المردود الشحيح. والنتيجة الثانية هي هجرة المزارعين بحثا عن العمل بعد تفكيك ملكية العروش، مما أدى إلى اختفاءها بأكملها جراء فقدان الأراضي[30]. وفي هذا الإطار تأسست المحتشدات للإجابة عن ثلاثة مسائل كبرى:

- قطع جيش التحرير الوطني عن قواعده الشعبية وعن الدعم اللوجستيكي.
- توفير يد عاملة فلاحيه في ضيعات المعمرين المحاذية للمحتشدات.
- مراقبة السكان والحفاظ على العمران الاستعماري.

يعد حي الشومارالChaumarelle إحدى هذه المحتشدات التي جمعت، حيث أصبح معناه متعلقا بكل تجمع للأكواخ .Bidonvilleحيث يجمع السكان المسلمين الذين قد يفوق عددهم أولئك المقيمين في المدينة. وبما أن هذه الأحياء طرحت مشاكل عديدة للسلطات العسكرية كتأطير هؤلاء السكان المقتطعين من جذورهم الذين قد يميلون إلى الحركة التحررية، مما دفع إلى إقامة حي بوحمرة وسيدي سالم في مشارف عنابة. [31]

بدأت أحياء الشومارال في الخمسينات ببعض المئات من السكان، لكن سرعان ما أخذ عددهم في التزايد؛ إذ جمع سنة 1959: 5571 شخصا الذين فروا في معظمهم من المناطق المحرمة** لدوائر "بونة، راس الحديد، شطايبي، التريعات، العلمة ودوائر «القالة من الشافية، السبعة، بوحجار و "بوقوس "وكذلك من" قاستو" التابعة لدائرة سكيكدة ومن «الخروب" التابعة لمدينة قسنطينة"[32].

بعد سنوات وجيزة عقب الاستقلال، ازداد عدد السكان المحاذيين لولاية عنابة نتيجة التوجه الصناعي التي عرفته الجزائر في هذه الفترة وظهور ولاية عنابة كمدينة صناعية تمثل التقدم والتطور ومصدر الحكم، مما جعلها تمثل عامل جذب للأفراد من الولايات المجاورة، فنتج عن ذلك نمو متزايد في حجم المدينة واتساعها أفقيا وعموديا نتيجة للهجرة من الريف للمدن وما واكب ذلك من زيادة غير متوقعة أو مخططة في أعداد السكان، حيث ساعد ذلك على انتشار الأحياء المتخلفة والتوسع الفوضوي لسكن المحتشدات [33].

استراتيجية التنمية المحلية

شهدت منطقة سيدي سالم تدفقا للعديد من النازحين الذين وفدوا من مناطق مختلفة، حيث عملوا على خلق تمركز سكاني ضخم في" بوخميرة " *** ببناء ما يقدر بـ 500 كوخ قصديري،مما جعل هذا المجال حكرا على الدخلاء و النازحين من هذه المناطق، و الذي ارتبط بفكرة الغرباء و الوافدين الجدد في المخيال الاجتماعي لسكان المحتشدات، كما خلق نوع من العزل الاجتماعي بين بيئتين سكنيتين داخل نفس المجال، و قد تمظهر هذا السلوك في اختيار منطقة "بوخميرة "من طرف النازحين؛ لإضفاء نوع من الخصوصية المحلية تبعا للمعطيات السوسيو ثقافية و التقاليد السكانية لبيئتهم الأصلية ذات الطابع الريفي . وللقضاء على حالة العزل إزاء النسيج الاجتماعي الأصلي لسيدي سالم، تم إعادة ترتيب هذه العلاقة الناشئة على أساس عملية إدماج الموقع ضمن المجال الكلي بشكل طبيعي، خاصة بعد توفر فرص وإمكانيات خلق نشاط اقتصادي تقليدي كالصيد والبيع و الشراء، الشيء الذي أتاح إمكانيات حقيقة لحراك اجتماعي، و بالتالي الخروج من فضاءات مغلقة قد تفرضها هذه البيئات الاجتماعية. (34)

ب-صيرورة التنمية الشاملة وانعكاساتها على حي سيدي سالم:

مع توسع سكن المحتشدات من 500 بناية سنة 1958 إلى 2849 سنة 1987 لم يتح لمنطقة سيدي سالم فرصة البروز كمنطقة حضرية، بالرغم من التطور الهام الذي عرفته في مجال التوسع الذاتي للسكن، في حين و مع بداية الاستقلال و في الفترة الممتدة ما بين (1962-1973)،أنجزت الدولة الجزائرية 48000 مسكن و التي كانت قيد الإنجاز و المتخلفة عن الجزء الثاني من مشروع قسنطينة (35) ، كما اعتمدت الجزائر في هذه الفترة نموذجين من مشاريع التهيئة و التخطيط العمراني والذين عرفا وقتها بالمخطط العمراني الموجه (plan d'urbanisation directeur)p.u.d والمناطق السكنية و الحضرية الجديدة Z.H.U.N(zoned'habitaturbainnouvel) .

يعود الأصل التشريعي لهذين المشروعين إلى الأمر رقم 58-1463 والأمر رقم 58-1464 الصادر بتاريخ 1985/12/31 والمتعلق بالمخطط العمراني الموجه ومناطق ذات أولوية التحضر z.u.p(zone à urbaniser en priorite) والذي تحول بموجب قانون 1962/12/31 تحت إسمp.u.dوz.u.p. هذه الأوامر بقيت سارية المفعول إلى غاية أواخر 1980. (36)و أمام التوسع الداخلي للأسرة و الزيادة الطبيعية في عدد الأفراد ناهيك عن التخطيط و التموقع العشوائي لكثير من البنايات و التي يقابلها بناء اجتماعي مخطط و غير خاضع للصدفة ، أتيح للعائلات الوافدة اختيار مناطق الإقامة بمحاذاة المحتشدات، بناء على ظروفهم الاجتماعية و الاقتصادية إضافة إلى التفاعل الاجتماعي الناتج عن علاقات القرابة الواسعة أو التكتلات العشائرية، مما يفسر وجود شوارع متعددة داخل لاصاص **la)(sas**تسمى بشوارع "العلمة" و"الهزارش" و التي هي إعادة لإنتاج القبيلة، فمكانة الأفراد التي تستوجب الانصهار في الجماعة القبلية تجعلهم لا يعبرون عن إرادتهم الخاصة، بل تتطلب تعبيرهم عن فعلهم الفردي أو الجماعي من خلال إرادة القبيلة ، فهم يتصرفون بالنيابة عنها، حيث يمارس الفرد فعلا اجتماعيا نابعا من قهر الجماعة الذي يمنعه من ممارسة فعل مغاير لذلك الفعل(37).وهو ما يظهر بوضوح لدى سكان المسطحات وفي اختياراتهم للتوافد الجماعي إلى سيدي سالم، خصوصا من منطقة "سوق أهراس" و "تبسة" ما يفسر قوة التضامن الاجتماعي التي لا تزال تستعيد إنتاج بعض المعطيات القبلية في علاقات الفاعلين وحياتهم اليومية (38).

لقد طالت استمرارية هيمنة هذا الإرث القبلي في التخطيط للتنمية و تنفيذها من قبل السلطات المحلية (البلدية).فبحكم انتماء ممثلها إلى ذات الجماعات الوافدة، انعكس التخطيط للتنمية في أسلوب توزيع السكن و أولوية تفضيله و هو ما يدل على ازدواجية الأداء الاجتماعي و التمفصل بين الإدارة و الموروث القبلي و تغليب الولاء لها، و يظهر جليا في استفادة كل

سكان البيوت القصديرية التي تم بناءها في السبعينات من السكن الاجتماعي في حين تم تجاهل فئة القاطنين بلاصاص منذ سنة 1957 الشيء الذي ساهم في إنتاج محتشد أخر في المخيال الاجتماعي للسكان و هو محتشد التهميش و ذلك باستمرار معلم "لاصاص" و تناسله إلى الفوضوي، كانت لهذه الحركة الاجتماعية انعكاسات سريعة في عدد بنايات لاصاص و في ذات الوقت كانت لها انعكاسات بطيئة في وتيرة المشاريع التنموية الخاصة بالسكن و القضاء على الأكواخ، إذ تم توزيع 200 سكن و في المقابل تم هدم 80 بناية سنة 1988 في حين تم انتقال 100 عائلة إلى كل من "شعيبة" و "سيدي عمار"*****في إطار الالتزام بقانون 1985 الرامي إلى إسكان الأهالي المقيمين في الأحياء المتداعية و القديمة في مناطق سكنية جديدة بينما تم توزيع 900 مسكن من نوع المسطحات plate-forme والذي استفادت منه 450 عائلة من البيوت القصديرية. (39)

لقد شكلت الأحياء المهمشة مجالا تجاذبته قوى متباينة لم تستطع في أحيان كثيرة، حجب صراعاتها واصطداماتها. ففي الوقت الذي ترى فيه الاستراتيجيات التنموية أنه فضاؤها وهي المسؤولة عن تنظيمه وتنميته، وبالتالي امتلاكه سياسيا نظرا للوعي السياسي المعارض الذي يتحلى به أفرادها، والذي تعول عليه نخب سياسية أخرى في بسط نفوذها داخل الجماعات المحلية نظرا للكثافة السكانية الموجودة به. كل هذه المرامي ولدت لسوء الصدف انزلاقات في شكل نزعات انتهازية وطفيلية لدى العديد من النخب السياسية المحلية، مما جعل المصلحة العامة في هذه الفضاءات عرضة للاستغلال والمصادرة. وهنا، تنتصب أمام أعيننا العديد من الأمثلة والوقائع مثل: تعثر العديد من المشاريع التنموية الخاصة بالسكنات الاجتماعية وتوزيعها، توسع الفوضوي وتفشي ظواهر اجتماعية كالدعارة والعنف...

ج-التهميش والعنف صورة لهذا الحي:

إن المسألة تتعلق بالتمفصل القائم بين ماهيتين مختلفتين هما: مفهوم التهميش ومفهوم العنف، فالتهميش كظاهرة اجتماعية تاريخية، وليدة الصلات والتجمعات البشرية بالحي والعنف الذي يندرج في المنجزات الضارية للشعوب، وسواء انطلقنا من منطلق الإدانة لهذا المظهر أم اكتفينا بتحليله وتقويمه وانتقاده، فإشكالية العنف المتصل بالأحياء المهمشة تظل قائمة وماثلة أمامنا كتراكم تاريخي.

لعل من أهم ما يستدعي اهتمام من يبحث في العنف كمجال متخصص من مجالات البحث هو قراءة هذه الظاهرة في سياقها التاريخي والثقافي للمجتمع وكذلك التحليل المتعمق لطرق تفكير الإنسان وآليات سلوكه وتمثلاته اتجاه الآخر. وكيفية تفاعله معها. ومن ثم فالتحليل السوسيولوجي لهذه القضايا يفيد في طرح ومعالجة والتعرف على الكيفية التي يتم من خلالها تنمية هذه الأحياء والحد من المشكلات التي يخلفها النمو الحضري والتنظيم الاجتماعي للسكان، ويعد حي سيدي سالم من بين هذه المناطق التي يجب إزالتها (باعتبارها محتشدات خلفها الاستعمار) وليس تنميتها وهو ما يفسر التردد في تهيئتها وقبولها ضمن النسيج الحضري الرسمي. وقد مهد هذا التراكم التاريخي والاجتماعي لظهور بعض التمثلات التي يحملها أفراد هذا الحي والمتعلقة بنظرة الآخرين إليه من خلال اجابات المبحوثين، حيث عبروا عنها في كلمة "مافيا" والتي اتخذت حيزا كبيرا في التعبير عن ذواتهم، من خلال نظرة الآخرين إليهم، فمعظم المبحوثين والتي تقدر نسبتهم 90% (40)، لا يقدمون أنفسهم على أساس أنهم من سكان المنطقة لتفادي نظرات التهميش التي قد تقصيهم في أي مكان أو جماعة ينتمون إليها.

هذا الفهم لصورة سكان سيدي سالم عن أنفسهم بوصفهم "بالمافيا"،لا يرتبط فقط بالجريمة و الانحراف التي تظل من الصور المتكررة في الحي، و لكنها يمكن أن تقرأ في دلالة لفظ"مافيا "، من حيث هي بنية تراتبية تقوم على سلطة التضامن فيما بين أفرادها ،لإحساسهم بالانتماء لنفس الفضاء الاجتماعي و العمراني و لإحساسهم بالتهميش و الإقصاء و ايضا

لإحساسهم بالاختلاف مقارنة مع المجموعات الأخرى، حيث يتصورون مصالح مشتركة قد لا تكون مادية فقط و لكن رمزية أيضا [41]، و يظهر ذلك من خلال الوقوف صف واحد بغض النظر عن المستوى الاقتصادي و التعليمي و الثقافي لكل فرد في وجه كل جماعة لا تنتمي إلى الحي (دخول في مناوشات مع مجموعات أخرى)، (إحداث معركة منظمة لمنتمين لسيدي سالم ضد جماعة من الأحياء الأخرى)،كما ينتظمون كمجموعة متضامنة في التجارة مثال تجار العملة و الذهب في شارع "ابن خلدون"******و المناوشات التي تحدث بينهما و بين مجموعات من فضاءات أخرى ... بل أكثر من ذلك يتحددون كفئة اجتماعية خارجة عن كل سلطة وعن كل تنظيم، من خلال التصدي للشرطة و للإدارة، [42] وحتى عندما يتعلق الأمر بفرض القانون ومطاردة المنحرفين داخل الحي، حيث يظهر ذلك في المناوشات والاحتجاجات التي يعرفها الحي من فترة إلى أخرى مع رجال الأمن(كاحتجاجات 19 جوان 2010).*******

كل ذلك يدفعنا إلى استنتاج قريب من فكرة "بيار كلاستر" المتعلقة بالمجتمعات ضد الدولة société contre état [43]التي طورها في أعماله النقدية المتعلقة بنشأة السلطة و الدولة والتي اقتبسها أيضا "برهان غليون"[44]في تحليله للمجتمعات العربية و سبب تعثر نشأة الدولة الوطنية في المجتمعات و فشل التنمية، حتى يمكن القول أن أحد عوامل فشل المشروع التنموي في الجزائر لاسيما في المناطق المهمشة مثل (حي سيدي سالم) هو هذا العداء و عدم الشعور بالانتماء و الاندماج في مشروع السلطة/الدولة باعتبارها قدمت نفسها كمقاول مهمته إنجاز التنمية، بمعنى آخر غياب المشاركة الاجتماعية في المشروع التنموي الوطني و التي تعتبر مفهوم أساسي و محوري في التنمية المستدامة، فحي سيدي سالم حدثت فيه جملة من التغيرات (بناء سكنات جديدة، بناء مرافق، خلق منطقة نشاط تجاري....) لم تؤدي فعليا إلى تنمية الحي ولا تغير موقف السكان اتجاه حيهم ولا حسنت ظروفهم المعيشية.

هذه الوضعية خلقت قطيعة بين الخطاب التنموي و تنفيذ المشاريع الاقتصادية و الاجتماعية و بين واقع ومعيوش الفئات الاجتماعية المعنية بالمناطق المهمشة، هذه الأخيرة تهمشيها و إقصاءها لا يعود لعوامل خارجية قط بالرغم من أهميتها، و إنما يعود أيضا إلى عوامل داخلية كما سبق أن أشرنا إليها ونلخصها في استدخال واستبطان سكان الحي لمختلف الصور السلبية الموصوفون بها، وتصرفهم على هذا الأساس؛ أي ينظرون إلى أنفسهم من خلال نظرة الآخرين لهم، وهو ما يجعلهم بشكل ما لا يعون أسباب إقصائهم وتهميشهم والاعتقاد بأنهم سبب ذلك الإقصاء وهذا أقرب إلى الطرح الذي يقدمه "بيار بورديو"(Pierre Bourdieu) في كتابه التمايز الاجتماعي [45]إلى إحدى فرضياته عندما يصف المقصون بأنهم مقصون لأنهم لا يعرفون بأنهم مقصون وهم لا يعرفون لأنهم مقصون .

خاتمة:

إن التطور الذي واكب النظريات التنموية في القرن الحالي رفع الوعي إلى ضرورة استحضار شامل ومشخص للإنسان كونه جوهر التنمية الشاملة .فمن خلال الرؤية التحليلية للإشكالية الاستراتيجية التنموية ،تبرز الأهمية التي يكتسيها الفاعل الاجتماعي ضمن حياته الاجتماعية ودوره في إنجاح العمليات التنموية القائمة في المجتمعات المحلية فقد تبين اذا ما تسنى الإحاطة بحياته الاجتماعية ومحصلات علاقاته و معيوشه اليومي عند تدبير أي مشروع تنموي يعد أول قاعدة لتفهم ما يعايشه الإنسان في علاقته الآنية مع العالم وهكذا يتزايد أو يتناقص تمثيل التنمية الاجتماعية للإنسان.

فأهمية التنمية تكمن من خلال إحداث تغير إيجابي تدفع بالمجتمع نحو النمو والتقدم، وذلك من خلال تحقيق إنسانية الإنسان عبر تحقيق التكافؤ والمساواة في توزيع عوائد التنمية ونتائجها على الأفراد داخل المجتمع الواحد. ومن خلال تفعيل مشاركته كعنصر فاعل في مجتمعه، عبر تحفيزه وتمكين قدراته ودفع مشاركته بالشأن المحلي الذي يقطن فيه. من هنا فإن أي تخطيط

استراتيجية التنمية المحلية

تنموي فعال لا بد من أن يتوافر له شرط أساسي لتحقيق النتائج المجروة، ويتعلق هذا الشرط بالجهة القائمة والمخططة لأي برنامج تنموي، وتتمثل هذه الجهة بالتكامل بين صانعي السياسات الاجتماعية من منظرين ومفكرين وسوسيولوجيين ، مع السلطة القائمة بالمجتمع عبر تغطية الدولة للمشاريع التنموية من خلال دور الحكومة والسلطة .

الهوامش:

(1)Mabilon bonfils (2007): le mémoire de recherche en science sociale. ellipses, Paris, .p24

(2) عبد الله بن علي المرواني(2005)، التخطيط التنموي الإطار النظري والمنهج التطبيقي، مركز البحوث، الرياض، ص 48

(3) عبد الله بن علي المرواني(2005)، مرجع سبق ذكره، ص65

(4) ديفيد هاريسون (1998): علم الاجتماع التنمية والتحديث، ترجمة محمد عيسى برهوم، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ص78

(5) صالح عبد الله الطريفي(1975): الحكم المحلي والتنمية المحلية، المجلة العربية للإدارة، الأردن، العدد 2، ص 87

(6) محي الدين صابر(1962): التغير الحضاري وتنمية المجتمع، المكتبة العصرية، بيروت، ص 145

(7) عادل مختار الهواري (1993): التغير الاجتماعي والتنمية في الوطن العربي – دار المعرفة الجامعية – الإسكندرية، ص 111

(8) احمد بودراع (1997): التطوير الحضري والمناطق الحضرية المتخلفة بالمدن، دراسة نظرية في علم الاجتماع الحضري، منشورات جامعة باتنة، الجزائر، ص56-57.

(9)بوخيطة سليمة (1999): واقع القطاع الغير الرسمي في المدينة الجزائرية ، دراسة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في علم الاجتماع ، جامعة منتوري، قسنطينة ، ص 12.

(10) إسماعيل قيرة (1999): المعاناة اليومية للباعة الجائلين في مدن من البلدان النامية، مجلة الباحث الاجتماعي، جامعة منتوري ، قسنطينة ،العدد الأول ، ص 108 .

(11) إبراهيم التوهامي وآخرون (2004): التهميش والعنف الحضري –سلسلة الدراسات الحضرية عن مخبر الإنسان والمدينة –جامعة منتوري، قسنطينة، دار الهدى والنشر والطباعة والتوزيع، الجزائر، ص 13.

(12) إسماعيل قيرة: مرجع سابق، ص 109 .

(13) إبراهيم التوهامي وآخرون مرجع سبق ذكره ص 11.

(14) احمد بودراع: مرجع سبق ذكره ص 46

. (15) بدوي ليلى (2010): الحياة الاجتماعية في المناطق الحضرية المهمشة دراسة مونوغرافية بمنطقة سيدي سالم ولاية عنابة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص علم الاجتماع، جامعة باجي مختار عنابة الجزائر، ص98.

(16) احمد زكي بدوي(1988): معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، ص 390.

(17) علي محمود اسلام الفار (1978): الانتروبولوجيا الاجتماعية، الدراسات الحقلية في المجتمعات البدائية والقروية والحضرية، ص 256-257.

(18) أنظر:Lewis Oscar(1963): The Children Of Sanchez: N,Y Random House

(19)Norbert Elias, John L – Scotson, Foyard(1997) : logiques de l'exclusion enquête sociologique au cœur des problèmes d'une communauté 1965, Paris, Fayard.p154

(20)Ibid p 177

(21) لمزيد من التوسع حول هذا الموضوع يرجى الإطلاع على كتاب:

Loic wacquant (2007), parias urbains, ghetto, banlieue, éd la découverte, Collection poche, traduit de l'anglais états – unis) par Sébastien chauvin, Paris,

للتوسع في هذه الفكرة انظر:(22)

Ferdinand Tönnies(1977) : communauté et société, catégorie fondamentale de la sociologie pur introduction et traduction de J leif , paris , puf,Paris, p4

(23)Ibid,. p 59

(24) Ibid ,p 77

(25) سامية محمد جابر (1989): علم الاجتماع المعاصر، دار النهضة العربية من الصفحة 161 إلى 176.

(26) أنظر: ايان كريب (1992) (Ian Graib) النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابر ماس محمد حسين علوم – عالم المعرفة – الكويت. ص 66

(27) Colliot –Thélème et Faloroch(1998) Économie de société dans l'antiquité introduction ,la Découverte, Paris ,p98

(28) Ibid, p 122

(29) جيرالد بريز(2001): مجتمع المدينة في البلاد النامية، ترجمة محمد الجوهري، دار النهضة مصر القاهرة، ص19.

* ينتمي سيدي سالم إداريا إلى بلدية البوني وجغرافيا إلى الساحل العنابي على بعد 4 كلم من ميناء عنابة وهي منطقة تقع في قلب خليج عنابة بالقرب من مصب واد سيبوس الذي يحيط بالمنطقة من الغرب ومن الجنوب، يحده شرقا مطار عنابة وبلدية الشط (ولاية الطارف) والتي تشكل حاجزا طبيعيا من ذلك الجانب عن طريق بحيرة الملاحة، المنطقة الرطبة والمصنفة عالميا.

(30) جيرالد بريز: مرجع سبق ذكره ص 25

(31)Pierre Bourdieu et Abdelkader Sayed(1964): Le Déracinement, la crise de l'agriculture traditionnelle en Algérie, éd Minuit, Paris, انظر:

** لقد سنت السلطة الاستعمارية خلال حرب التحرير قانون المناطق المحرمة التي تمنع تواجد المواطنين فيها حتى لا يحدث لقاء مع رجال الثورة وبذلك تم طردهم من أراضيهم وإدخالهم إلى محتشدات أقيمت بالمدن مثل حي سيبوس وبوحمرة بمدينة عنابة.

(32) François Tomas (sans date): ANNABA et sa région organisation de l'espace dans l'extrême Est algérien ، imprimerie Guichard، saint Etienne ,p 318.

***هي منطقة تابعة إلى سيدي سالم جغرافيا تم بناء المسطحات عليها.

(33)François Tomas 319

(34) Ibid.p320

(35) بدوي ليلى: مرجع سبق ذكره ص 75

(36) بدوي ليلى: مرجع سبق ذكره ص 98

(37) Jean yves toussaint: (1998). La ville n'est plus ce qu'elle aurait du être .insaniyat .A.A.S.S . CRASC ; Oran N°5 mais-aout,p 8 Service D'action Social

(38) د/محمد نجيب بو طالب (2002): سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي (سلسلة أطروحات الدكتوراه) ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، ص 108

(39) بدوي ليلى: مرجع سبق ذكره، ص 99

(40): بدوي ليلى: مرجع سبق ذكره، ص 100

(41) بدوي ليلى: مرجع سبق ذكره، ص 102

(42) بدوي ليلى: مرجع سبق ذكره، ص 105

(43) بدوي ليلى: مرجع سبق ذكره، ص 106

(44) إن الدراسات حول المجتمعات البدائية سواء التي قام بها الأنتروبولوجيون أو علماء الاجتماع على السواء لا سيما فيما يتعلق بالمسلمات التي بنيت عليها هذه النظريات باعتبار ظهور العمل والقوة أدى بالضرورة إلى ظهور الدولة (جدلية ماكس وفيبر) بينما بيار كلاستر يرى عكس ذلك من خلال دراسته النقدية في كتاب:

Pierre Clastres(1974) : société contre état, recherche d'anthropologie politique, Minuit, Paris, p 15

فإن كينونة الدولة لا يمكن أن توجد إلا من خلال وجود تقسيم في المجتمع بين مهيمنين وخاضعين وإن انعدام تلك الكينونة المخصوصة إنما هو تعبير عن انعدام حصول أي نصاب سلطوي مستقل عن المجتمع وفي هذا السبيل عملت المجتمعات البدائية على استنباط آليات تمكنها من إجهاض كل محاولة تهدف إلى قيام الدولة

(45) برهان غليون(1994): الدولة ضد الأمة، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 75

(46) la distinction-éd Minuit, Paris, p 189: Pierre Bourdieu(1979)